آلية ترقية الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في موريتانيا خلال الفترة 1990-2023

Export promotion mechanism and its impact on economic growth in Mauritania during the period 1990-2023

ط.د الشيخ إسماعيل الطلبه*

جامعة الجزائر3 - الجزائر

Ismail.ss1960@gmail.com

أ.د سمير عز الدين

جامعة الجزائر3 – الجزائر

Samir.azedine.alg3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/10/26 تاريخ القبول للنشر: 2024/11/03 تاريخ النشر: 2024/12/15

ملخص:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات الاقتصادية في أي بلد لما له من اثار وانعكاسات علي مؤشرات الأداء الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات ولقد اعتبرت الصادرات النشاط الرئيسي الذي يؤدي نموه الي نمو باقي قطاعات الاقتصاد القومي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي لمايوفره قطاع التصدير من عملات اجنبية تسلهم في تمويل المستوردات والتي تساهم بدورها في زيادة الناتج المحلي ولذا كان لزاما علينا البحث عن ابراز دور الصادرات وتاثير ترقيتها علي النمو الاقتصادي بطرق استقصائية وتحليلية لابراز الأثر الإيجابي باعتبارها احد المتغرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي وتاتي هذه الدراسة في سياقمعرفة الية ترقية الصادرات واثرها علي النمو الاقتصادي في موريتانيا 1990 الي 2023.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، اقتصاد كلي، صادرات، ميزان مدفوعات.

تصنيفاتJEL:F43.B22 .

Résumé:

Le secteur du commerce extérieur est l'un des secteurs économiques les plus importants de tout pays en raison de ses effets et de ses répercussions sur les indicateurs de performance macroéconomique tels que le PIB et la balance des paiements et les exportations ont été considérés comme l'activité principale dont la croissance conduit à la croissance du reste des secteurs de l'économie nationale et donc le taux de croissance économique de ce que le secteur des exportations fournit de devises étrangères qui contribuent à financer les importations, qui à leur tour contribuent à augmenter le produit national, il était donc nécessaire pour nous de chercher à mettre en évidence le rôle des exportations et l'impact de leur promotion sur la croissance économique De manière investiguative et analytique pour mettre en évidence l'impact positif comme l'une des variables explicatives dans la fonction de croissance économique, et cette étude s'inscrit dans le contexte de la connaissance du mécanisme de promotion des exportations et de son impact sur la croissance économique en Mauritanie de 1990 à 2023.

Mots clés:Croissance économique,Macroéconomie,Exportations,Balance des paiements.

JEL Classification:F43,B22.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إذا ما عبرنا عن التجارة الخارجية بوضع الحساب التجاري (الصادرات، والواردات، ورصيد الحساب الحساب التجاري)، وعن النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل النمو بحصة الفرد من هذا الناتج، فإن العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية والنمو مازالت قيد الخلاف حيث انه يوجد راي لدي البعض يقول ويري بأن التجارة الخارجية وتحريرها ممالا شك فيه ولاريب يعزز ويقوي من معدل النمو، في الاتجاه المعاكس يري البعض ويقول بان العلاقة بينهما ليست حتمية وفي الوقت الذي يعتقد البعض بأن الأولوية يجب أن تعطى لتعزيز النمو، على أن يتبع ذلك تعزيز الصادرات وتقليل الواردات.

ويعتقد آخرون بأن الأولوية يجب أن تعطى لتشجيع الصادرات، على أن يتبع ذلك تحسن في النمو وتعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، علىأساس التبادل للسلع والخدمات ما بي ن الدول، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمحلها بتصريف الفائض من إنتاجها أو استيراد حاجيتها من فائ ض إنتاج دول أخري وتعتبر العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي كوجه من أوجه دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لما ذالك من أهمية كبيرة ويبرز ذالك جليا في عمق الخلاف الدائر والمحتدم بين المفكرين الاقتصاديين بمختلف مدارسهم واعتقاداتهم ونظرياتهم حول المكاسب التجارية المستمدة فليجا البعض منهم الي تفنيد تلك المزاعم فيما يدعم البعض الاخر النظريات التجارية الحرة اخذين في الاعتبار جملة من الحجج الداعمة لفرضياتهم التي يرونها داعمة للنمو الاقتصادي والي للجوء لبعض الدراسات الإحصائية لابرزا تلك العلاقة وتبرير افكارهم .

يمكن ان نري ان الانفتاح التجاري بعد سبر اغواره يعتبر ممثلا بدالته الصادرات ونوعها والتي تعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاديون علي انها متغيرا تفسيريا هاما في دالة النمو الاقتصادي؛ لذاك فان المتغير يستحق الدراسة والتحليل لتحديد دوره في الاقتصاد وبالتالي سوف يتم الربط بين الصادرات وأبرز مؤشرات النمو الاقتصادي وهو الناتج المحلي الاجمالي، في دراسة نظرية وتحليلية عن الاقتصاد الموريتاني للفترة 1990-2023 وذلك لتحديد اثر ترقية الصادرات واثرها علي النمو الاقتصادي الموريتاني (السيد، 1990، الصفحات 05-12).

1.1. مشكلة الدراسة

تاتي الإشكالية البحثية حول الصادارت ضمن اعتبارها متغيرا محوريا وحيويا لانها إحدى المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد بالعملات الأجنبية والتي يتم الإنفاق منها على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى غير أن المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الموريتاني تتمثل في أنه اقتصاد وحيد الجانب يعتمد في أغلب صادراته على سلعة واحدة وهي الحديد، الذي يواجه باستمرار تقلبات حادة وخطيرة في أسعاره بسبب التغيرات في عوامل الطلب والعرض بالإضافة إلى تأثر أسعار هذه السلعة بالعوامل السياسية والإستراتيجية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبحث المشكلة والتعرف عليها، وتقديم حلول لها.

2.1. أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة لكونها تعالج مشكلة خطيرة يعاني منها الاقتصاد الموريتاني وهي اعتماده على تصدير سلعة واحدة وناضبة مما يجعل مستقبل هذا الاقتصاد محفوف بمخاطره جمه وبالتالي لابد من وضع خطة إستراتيجية لاستغلال هذه الصادرات في تنمية وتنويع مختلف قطاعات الاقتصاد.

3.1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة في شقها النظري إلى تحديد موقع الصادرات في الادب الاقتصادي؛ ومن ثم تحليل دور الصادرات الموريتانية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة محل الدراسة للتأكيد على مدى خطورة اعتماد هذا الاقتصاد على الصادرات الحديدة وأحادية التصدير وأثر ذل في الناتج المحلي الإجمالي.

4.1. فرضية الدراسة

ويمكن صياغة فرضية الدراسة علىشكل السؤالالتالي: هل نجحت فعلا سياسات الدولة الموريتانية خلال العقود الماضية في التقليل من الاعتماد على الحديد، ومواجهة تحديات تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتسريع معدلات النمو خاصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي أم أن صادرات الحديد ما تزال تمثل نسبة عالية من هذا الناتج؟

5.1. منهجية الدراسة

ولإثبات فرضية الدراسة وتحقيق أهدافها سيتم اتباع المنهج الدراسي التالي والمتوثل في أسلوب التحليل الوصفي مع الاستعانة بالجداول والرسوم البيانية لتوضيح العلاقة بين فرعي الصادرات الموريتانية والناتج المحليالاجمالي، وصولا إلى تحديد مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الصادرات في تحقيق التنمية المنشودة.

6.1. الدراسات التطبيقية السابقة

في اطار اعداد إشكالية هذا البحث قمن بالاطلاع علي بعض الدراسات السابقة المتعلقة بذات الموضوع، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر من باب الاستئناس بها بحثا وتحليلا:

- أثر نمو الصادرات على الدخل القومي(1977) Michael Michaely
- أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية

2. الصادرات من منظور الفكر الاقتصادي (محمد،، 2000، صفحة 15)

ثمة مسلمات، أو منطلقات أساسية في العلوم الاقتصادية، يتسالم عليها الفكر الاقتصادي، بمصدريه: التجاري ولكلاسكي والحديث، تفيد أن التنمية الاقتصادية تشكل الحصيلة النهائية التي يمكن بفحصها اختبار الفاعلية لأي نظام اقتصادي، ذلك أن مجموعة النظم الجزئية داخل التصور الشامل للمشكلة الاقتصادية، وطرق علاجها في أي نظام، هي المحدد لأسلوبه في تحقيق النشاط الاقتصادي الأمثل، وعلى هذا الأساس ترتكز مقولة التنمية وأسلوب النظم في حل مضاعفاتها مؤسسيا واجتماعيا، وبالتالي تشكل البرهنة على قدرة أي نظام على الديمومة ومتابعة ومسايرة مجريات الحياة ومما لاريب فيه وجدير بالذكر هو اعتبار التجارة الخارجية محفزا للتنمية الاقتصادية ودافعا لها قويا وتعتبر نشاطا اقتصاديا ويدعم هذا التوجه الكثير من الفرضيات والأفكار الاقتصادية والعلمية والتجارب المفسرة لذات التوجه للعديد من المفكرين الحدثين والتقليديين ولكلاسكيين ولذا لزاما علينا ان نعطي ولو قليلا لمحة عن جملة من الأفكار الاقتصادية لمختلف التوجهات والأفكار لمختلف المدارس القائلة والداعمة لهذا التوجه الرامي الي ابراز دور التجارة الخارجية والصادرات واهميتها:

1.2. الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

الفكر او المذهب التجاري بالإنجليزية :Mercantilism وهو المذهب الذي تم تطويره في القرن السادس عشر، وينص على أن ثروة الدولة تتحدد من خلال مقدار الذهب والفضة الذي تمتلكه، لذلك اعتبرت النظرية التجارية أن الدولة يجب أن تزيد صادراتها، وتقلل وارداتها من أجل زيادة ثروتها. بمعنى آخر على الدولة أن تحقق فائض تجاري، وتتجنب حصول عجز

تجاري، وعلى الرغم من أن النظرية التجارية من أقدم النظريات، لكنها ما زالت تشكل جزءا من التفكير الحديث إذ نجد أن أغلب الدول تتبع سياسات وقيودا حمائية من أجل دعم صناعاتها المحلية وزيادة نسبة صادراتها مقايضة بنسبة وارداتها.

وتمثل سياسة ترقية الصادرات وتشجيعها وتحفيزها وفقا لمايلي:

- دعم الصادرات من السلع.
- الوقوف والعمل بشكل مستمر على توسعي والبحث عن البديل الأسواقالدولية.
- تقديم أنواع الدعم لكل البضائع المصدرة للتصدير لتنافس الخارجي
- اعفاء ورد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد بعض المواد الخام لها من الخارج.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.
- إنشاء مباني وستودعات كبيرة للسلع الجاهزة للتصدير نحو الخارج.
- إنشاء مناطق حرة وموانئ ومناطق عازلة حرة التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور والارتقاء والعالمية
- دعم وترقية وتحفيز سياسة التصدير خارجيا بكل الوسائل للوجستية.

2.2. الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

لمعرفة تاريخ التجارة الدولية يجب التعرف على نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية، وبشكل عام إن التجارة الدولية هي العمليات التي تحدث بين الدول من عمليات لتبادل المنتجات والخدمات وكافة عناصر الإنتاج، بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لها، وذلك وفق قواعد تنظم عملية التبادل للصادرات والواردات والحركات الدولية لرؤوس الأموال وانتقال أصحابها بين هذه الدول، وفي سبيل ذلك تم إنشاء منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين لاستكمال مثلث التنظيم النقدي.

نقسم الاقتصاديون في كافة الدول إلى مجموعتين، الأولى تجد أن زيادة معدل النمو ورفع مستوى الرفاهية مرتبطة بتحرير التجارة الخارجية، لكن هذا النمو يكون مرتبطا بشروط معينة، أما المجموعة الثانية ترى أن تحرير التجارة الخارجية في ظروف انقسام الدول بين متقدمة ونامية ستعمل على تحول الفائض الاقتصادي للدول الضعيفة إلى الدول المتقدمة من خلال آليات الاستقطاب، نتيجة لذلك ظهرت عدة نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية التي تتلخص في القاعدة التي تقول أن قوة الدولة تقاس بما لديها من نقود، ولا سبيل للحصول عليها إلا من خلال التجارة الدولية، ويجب على الدولة أن تتدخل في كافة مناحي الحياة الاقتصادية بغض النظر عن القيود والعقبات التي تواجه التجارة الدولية، وبناء على ذلك تم تقسيم نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية إلى:

أولا: نظرة المنفعة المطلقة

وهي أقدم نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية، تقوم هذه النظرية على أساس التبادل التجاري المعتمد على إنتاج السلع التي تتميز بها دولة ما بميزات غير محدودة، لكن في الواقع هذا الأمر لا يمكن تحقيقيه بسبب وجود الكثير من الدول النامية والضعيفة التي لا تملك هذه الميزة في إنتاج أي سلعة.

ثانيا: نظرية المنفعة النسبية

تدافع هذه النظرية عن التخصص الدولي وحرية التجارة، بالإضافة إلى إزالة القيود على التبادل الدولي، لكن أيضا يصعب تحقيق هذه النظرية بسبب صعوبة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، فارتفاع تكاليف عمليات النقل والتغيرات التكنولوجية تعمل على فقد الميزة النسبية في إنتاج السلعة التي تتمتع بها دولة معينة.

ثالثا: نظرية الطلب المتبادل

ظهرت هذه النظرية من نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية في منتصف القرن التاسع عشر، وقد دحضت جميع النظريات التي تم اعتمادها سابقا أهملت جانب، وركزت أكثر على العرض، لتأتي نظرية الطلب المتبادل وتركز أكثر على إنتاجية العمل في الدولتين بديلا عن نفقة الإنتاج، بالإضافة إلى توسعة مفهوم معدل المقايضة الدولية ومدى أهمية الطلب في تحديد نسبة التبادل الدولي، وبالتالي يمكن للدولة النامية أن تحقق مكاسب إضافية من الدولة المتقدمة، بسبب ارتفاع مستوى الدخل فيها وضخامة طلبها، لكن في الواقع إن مكاسب الدول المتقدمة والكبيرة أكبر بكثير عند مقارنتها مع الدول الصغيرة

3.2. الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

وفق المنظور الفكري الحديث فان مقاربة نظريات التجارة الدولية بالإنكليزية :International Trade Theories هي النظريات التي تقدم تفسيرات لنمط التجارة الدولية، والمكاسب التي يتم الحصول عليها من خلالها، وطريقة توزيعها. أما التجارة الدولية، فهي عملية تبادل السلع والخدمات بين شخصين أو كيانين في بلدين مختلفين. حيث تتم عملية التبادل بين طرفين يرغبان بالحصول على السلع أو الخدمات التي يحتاجونها. إذ توفر التجارة الدولية طريقة لسد احتياجات الأشخاص والشركات والدول. كما أنها عملية قديمة المنشأ، ومن الأمثلة عليها طريق الحرير الذي كانت تسلكه القوافل من الصين إلى تركيا وكان سبب في ازدهار الحضارات القديمة، كالحضارة الصينية، والرومانية، والمصرية، والهندية. ثم مع تطور التجارة الدولية ظهرت نظريات لتعبر عنها، وكانت على الشكل التالي:

- نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية :(Classical or Country-Based Trade Theories) هي النظريات التي تشرح مفهوم التجارة الدولية من منظور الدول.
- نظريات التجارة الدولية الحديثة :(Modern or Firm-Based Trade Theories) وتشرح مفهوم التجارة الدولية من منظور الشركات

3. مبررات دوافع اللجوء الي ترقية الصادرات الموريتانية وعلاقة ذالك بالنمو الاقتصادي الوطني

وفقا لما نشره البنك الدولي مؤخرا في تقريره من تحليلات عدة عن اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات التنموية حيث خلص التقرير وركز على أهمية التنويع الاقتصادي لموريتانيا وتنويع قاعدتها التصديرية ومستوي انفتاح سياسةالتجارة الخارجية لموريتانيا الشيالئي سيسهم في تنويع الاقتصاد بدعم قاعدة التصدير وترقيه المنتوج الوطني ليكون منافسا على الساحة الدولية وفي المحافل الخارجية فقد حاول التقرير في لفت انتباه الحكومة الموريتانية الي تجنب الاعتماد علي أحادية التصدير طارحا بذالكبعض من التوصيات والاقتراحات لعلها تساعد في ترقية الصادرات.

وتعتبر موريتانيا دولة غنية بمواردها المتنوعة التي حباها الله بها من ثروة سمكية وخامات حديد والذهب والنحاس والنفط والبترول ناهيك على ان الكثافة السكانية قليلة جدا هذا يجعل من الدولة ان تكون مؤشراتها التنموية ومؤشرات الاقتصاد الكلي تبعث علىالاطمئان لكن الفساد والمحسوبية وسوء التسير يجعل من سياسات الحكومة على مستوي التجارة الخارجية والتصدير يطبعها العبث والارتباك وعدم وضوح الرؤية.

هذا إضافة الي ان الاختلالات الهيكلية تنبئ ان موريتانيا لم تستفد من هذه المقدرات والخيرات تنمويا الشي الذي عرضها لتقلبات الأسعار وصدمات أسعار السلع عالميا وفي نهايةم الطاف تاثر الاقتصاد وتباطء النمو إضافة الي تكاثر السكان ونموه السريع الشي الذي حرم البلد من عوائد النمو ومن وفرات الحجم والتحول اقتصاديا نحو العالمية والأسواق المنافسة

وظلت الصناعة الزراعية وكذا التحويلية والخدمية حبيسة الموقف وخلص التقرير كذالك الي ان النمو الاقتصادي رغم كل هذا ظل ثابتا نظرا لعدم وجود سياسة لتسريع وتيرته فيظهر التقرير في طياته الي ان السلطات البلد يجب عليها تشجيع قاعدة منتوجها للتصدير خارجيا نحو السوق وإقامة اقتصاد اكثر توجها ومنافسة والتغلب فورا علي القيود الهيكلية وتغيير البنية التحية القائمة لتلائم حجم التطور المطلوب ووضع استيراتيجة للتنويع في تكثيف المنتوج السمكي والزراعي والحيواني والحديد لذا سنصرد بعض الاقتراحات التي يجب تسليط الضوء عليها:

- التعجيل بانشاء وإقامة اقتصاد أكثر افتاحا وتوجها نحو السوق الخارجية.
- الزيادة من تعزيز من عوامل الإنتاج والبنة التحتيتة الملائمة.
- التعجيل بضرورة تحسين المخطط العمراني المناسب.
- ضرورة رفع الأداء وتحسين من إدارة الموارد الطبيعية وتسييرها المحكم.
- دعم القاعدة الاقتصادية وتنويعها.
- التعجيل بفتح السوق لفرص العمل.
- ضرورة تحسين علي مستوي الميزان التجاري للبلد.

وبالنسبة لموريتانيا حالت دون ذالك بعض الإختلالات التي عانى منها الاقتصاد الموريتاني خلال فترة (1990-2023) مما أستلزم رسم استيراتيجة قوية لتنمةالصادرات.

الجدول رقم 1: يوضح بعض الاختلالات الهيكلية لموريتانيا خلال فترة (1990-2023)

السنوات	1990	1996	2002	2008	2014	2020	2023
معدل التغطية%	141,5	187.95	216.98	213.12	225.33	224.76	274.76
معدل خدمة الدين %	28.42	25.49	36.69	22.97	31.79	37.06	38
معدل البطالة%	...	...	...	16.3	13.1	8.7	9.7
معدل التضخم%	...	...	14.29	6.62	5.52	8.50	8.4

المصدر: الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 و2023.

4. تحليل العلاقة بين دالة الصادرات ودالة النمو الاقتصادي

1.4. تحليل العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي (الدليمي، 1999، صفحة 100):

لتحليل عمق وماهية العلاقة بين دالتي الصادرات ودالة النمو الاقتصادي سوف نعرج قليلا في هذا المحور علىالدراسات التحليلية والتطبيقية السابقة لابراز العلاقة بين ترقية ونمو الصادرات والنمو الاقتصادي، ثم نحاول جاهدين تحليل ما أمكن من ابراز أوجه المقارنة بين التجارة الخارجية الموريتانية والنمو الاقتصادي.

الجدول رقم 2: يبينالعلاقةدالة الصادرات وبين دالة النمو الاقتصادي انظر اسفله

الدراسة التطبيقية	البيانات المستعملة	النموذج الاقتصادي للمقارنة	متغيرات اخري	النتائج الملاحظة
Michaely 1977	بيانات 41 دولة خلال الفترة 1950-1973	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي ونمو الصادرات	-	النتائج الملاحظة تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Balassa 1981	بيانات إحدى عشرة دول خلال فترتين زمنيتين 1966 و1973	اثر معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية والأجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أهمية وفعالية استراتيجية تنميةوترقية الصادرات

William 1978	وجود سلاسل زمنية تمثل بيانات حوالي 33 دولة خلال الفترة 1960-1974 المدروسة	تأثير التغير في الصادرات على أساس التغير في الناتج المحلي الإجمالي وقوة التاثير	الاستثمار وأس المال الأجنبي المباشر	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة 64-1973	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية ترقية وتنمية الصادرات

المصدر: تامر احمد عبد الله عبد الجبار، السياسات الاقتصادية وفعاليتها في إنعاش سياسة التصدير: الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر 1998، ص 329-330.

2.4. تحليل علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي:

سنتاول في هدا العنصر تطور المبادلات التجارية لموريتانيا خلال الفترة (1990-2023)، والعلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الخام، ثم نستعرض هيكل الصادرات الموريتانية والتوزيع الجغرافي لها.

الجدول رقم 3: يوضح تطور الصادرات والناتج المحلي الخام الموريتاني خلال فترة 1990-2023

السنوات	1990	1996	2002	2008	2014	2020	2023
نسبة نمو الصادرات الاجمالية	31-	16-	28-	14-	22-	34-	35-
نسبة نمو الصادرات خارج المحروقات	55+	76+	2-	63-	49+	24-	21-
نسبة نمو الناتج المحلي الخام	7.2-	13.7+	29.3-	6.7+	3+	14.5-	16.5-

المصدر: الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022و 2023

3-4 تطور الميزان التجاري الموريتاني خلال الفترة (1990-2023) (عالي، 2019، الصفحات 20-25)

الجدول رقم 4: يوضح تطور المبادلات التجارية الموريتانية خلال الفترة (1990-2023)

السنوات	1990	1996	2002	2008	2014	2020	2023
الصادرات	8969.72	10818.87	9263.03	11123.65	10097.70	16339.65	18339.65
الواردات	9209.58	9654.48	6672.93	8539.75	8761.10	9570.30	9570
الرصيد	239.86	1164.39	2590.3	1583.9	1336.6	2000	2970
معدل التغطية%	0.97	1.12	1.38	1.30	1.15	0.89	0.89

المصدر: الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2022 و2023.

نتناول تطور الميزان التجاري لموريتانيا خلال الفترة (1990-2023)، ومستوي التبادل ومعدل التغطية والذي يوضح لنا نوع الرصيد المحقق، وأسباب تحقق الرصيد.

من خلال البيانات في الجدول أعلاه نلاحظ ان الرصيد المحقق ومعدل التغطية خلال الفترة محل الدراسة، أن هناك فائض طوال الفترة، ما عدا سنتي 1990 -1996 التي سجل فيهما انخفاضا نتيجة لإنخفاض أسعار النفط، أما فيما يتعلق بالصادرات فإننا نسجل إنخفاض الصادرات الكلية لأدني مستوى لها سنتي 1990و2000، ونسجل ارتفاع الصادرات لأعلى مستوى لها سنتي 2000 و 2023 مرورا بتغييرات إيجابية حتي سنة 2023 بلغ مستويات معتبرة، بسبب تسديد موريتانيا لديونها، أما بالنسبة للواردات فإن أدنى قيمة لهاتمت في سنة 1990 بسبب إجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجهات الحكومية، في حين اظهرت الواردات أعلى قيمة لها سنة 2020 بشروع موريتانيا بتحرير تجارتها الخارجية.

4.4. تحليل العلاقة بين نمو الصادرات والناتج المحلي الخام

سيتم التطرق هنا الي الوقوف على معالم العلاقة الفعلية بين نمو الصادرات والناتج المحلي الخام وتحليلها باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية إنطلاقا من المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، حيثان X1 يعبر عن نمو الصادرات الإجمالية وX2يعبر عن نمو الصادرات، أما Y فيعبر عن نمو الناتج المحلي الخام، وعليه توصلنا للجدولالتالي:

	X1	X2	Y
الانحراف المعياري	12.444	40.383	11.054
المتوسط الحسابي	-19.363	19.191	- 1.327
معامل الاختلاف %	69.95	210.43	833.01
أقل قيمة	- 34.000	- 73.000	- 26.300
أعلى قيمة	7.000	58.000	11.700

معامل الارتباط:

$$R(y,x2) = 20,69\% \quad R(y,x1) = 55,81\%$$

لقد اظهر لنا في الجدول أعلاه أن هناك ارتباط موجب بين نمو الصادرات الإجمالية ونمو الناتج المحلي والذي يساوي 55,81%، وهناك أيضا إرتباط موجب بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الخام والذي يساوي 20,69%، هذا ما يجعلنا نثبت ان بوجود العلاقة الطردية بين المتغيرات اعلاه، وهو ما يفي وانطلاقا مما تبين من الدراسات السابقة أن نمو الصادرات سواء الإجمالية يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الخام, يؤكد معامل الإختلاف المتوصل إليه درجة التقلب العنيف للمتغيرات المدروسة خلال فترة (1990-2023)، وهو ما يفسر نمو هذه المتغيرات أيضا.

❖ **تطور هيكل الصادرات الموريتانية خلال فترة (1990-2023)**

يوضح الجدول التالي هيكل الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئي، جزء يتعلق بالصادرات الحديدية وجزء يتعلق بالصادرات السمكية وأخري متنوعة.

الجدول رقم 5: يوضح تطور هيكل الصادرات الموريتانية خلال فترة 1990-2023

السنوات	صادرات من الحديد		صادرات اخري		صادرات اجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	11831	87.23	406	4.39	12304	100
1996	12850	90.93	357	3.07	12100	100
2002	9500	96.04	234	3.96	10838	100
2008	7396	93.89	580.03	5.74	10092	100
2014	5194	94.65	290.42	4.4	8639.65	100
2020	10303.27	92.92	784.79	6.08	12078.06	100
2023	11303.20	93.92	894.79	3.18	13088	100

المصدر: التقرير السنوي إحصائيات التجارة الخارجية الموريتانية 2022 و2023 المكتب الوطني للإحصاء

من خلالالجدول يظهرسيطرت صادرات الحديد بأكثر من 94% متربعة على نظيراتها من الصادرات الوطنية الأخرى سنة 2014 في حين ان سنة 2020 اتسمت بصعود مستوي قياسي بقيمة الصادرات من الحديد نظرا لاجرات احترازية اخري اتخذت أدت لذالك منها تسديد موريتانيا لبعض ديونها وجدولة الدين الخارجي

❖ **التوزيع الجغرافي الصادرات موريتانيا خلال فترة (1990-2023)** (commerce، 2000 juillet)

سنتناول في هذه الفقرة التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الإجمالية مع مختلف المجموعات الاقتصادية، أنظر الجدول اسفله.

الجدول رقم 6: يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات موريتانيا خلال فترة (1990-2023)

السنوات / البلدان	1990		1996		2002		2008	2014	2020	2023
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة النسبة%	القيمة النسبة%	القيمة النسبة%	القيمة النسبة%
الاتحاد الأوروبي	5432,3	61	8407,4	52,01	5467	55,04	56-7720	3208-67,81	9320-67,81	66-9450
دول منظمة التعاون الاقتصادي ما عدى دول الاتحاد الأوروبي	2508,7	19,0	3482,6	25,20	2538	30,85	2585	22,71	2110	2130
دول أوروبية أخرى	1505,2	11,4	154,8	1,12	109	1,07	114	1,00	1,00	1,00
أمريكا الجنوبية	345,2	4,6	456	4,92	789	4,11	890	9,78	5,78	2,56
آسيا	679,08	5,0	567	3,88	25	0,38	44	0,30	8.79	3.56
دول عربية ما عدا دول المغرب العربي	13,2	6,1	20,7	0,15	22	0,22	23	0,20	0,20	0,20
دول المغرب العربي	250,9	1,9	214,2	1,55	136	1,33	125	1,10	1,10	1,10
دول إفريقية أخرى	13,2	2,0	15,2	0,16	6	9	3	0,03	1,2	1,9
إجمالي الصادرات	22401.90	90	13245	97	10347	89	12358	96	100	99.5

❖ **التقرير السنوي إحصائيات التجارة الخارجية الموريتانية 2022 و2023 المكتب الوطني للإحصاء**

تتوزع الصادرات الموريتانية بين مختلف الدول العربية ودول شمال افريقيا ودول أوروبا والامريكا توزيعا واضح المعالم وراجع أساسا الي اتفاقيات مبرمة بين موريتانيا وهذه الدول وتتارجح هذه النسب والقيم حسب تلك الاتفاقيات.

❖ **هيكل حوافز التصدير في موريتانيا**

إن موريتانيا بحكم أنها من تمتلك مقدرات هائلة من الثروات الطبيعية مثل الثروة السمكية والثروة الحديدية والنفطية تتأثر بشكل دائم بتقلبات الأسعار العالمية وهذا ما انعكس بشكل سلبي على ما تجنيه موريتانيا من مداخيل وظهور مشكلة المديونية وتفاقمها، وبالتالي شلل وتعطل حركية الاقتصاد الوطني عموما، ولأجل معالجة كوامن الخلل قامت الحكومة الموريتانية، برسم معالم إستراتيجية محكمة وشاملة وناجعة لتنمية الصادرات من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية والنهوض بالصادرات الى مصاف الدول العالمية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات سبيلا في بناء اقتصاد متين:

- **سياسة سعر الصرف:** قامت الحكومة الموريتانية بتخفيض سعر صرف العملة، الشيء الذي ادي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.
- **تأمين وضمان الصادرات:** لقد كانت الدولة الموريتانية تامن صادراتها عن طريق شركات تأمين غير متخصصة الشيئ الذي جعل السلطات العمومية تقدم على انشاء شركة موريتاينة لتأمين وضمان صادراتها لاكتشاف أسواق جديدة

❖ **تمويل الصادرات:** ان تمويل الصادرات يتم عبر مراحل نذكر منها مثالا لا الحصر

تسهيل وتقديم دعم مالي للشركات المصدرة لترقية صادراتها؛ تم إنشاء قطب تنموي يعني بالصادرات بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، من اجل تسهيل ومد يد المساعدة لكل مؤسسة ترغب في المشاركة في المعارض والاحتفاليات الدولية إضافة إلى تحمل تكاليف النقل وعبور العينات المراد المشاركة بها في هذه المعارض وفضلا عن مصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرات80% في حين تساعدهم بنسبة، 50% بالنسبة للمشاركة في المعارض غير المسجلة.

❖ **الإطار المؤسساتي:** تم إنشاء الغرفة الموريتانية للتجارة والصناعة، والشركة الموريتانية للتسويق الاسماك، ليقوم بدعم المتعاملين الموريتانيين لاستشكاف الأسواق الخارجية، ونسج وربط خيوط العلاقات مع الشركاء الأجانب، إضافة إلى ترقية وتنمية منتجاتهم وتثمين صفقات التصدير

❖ **إجراءات أخرى:** وتتمثل في:

- إنشاء هيئات تابعة للجمالاك معنية برسم سياسات الاستيراتيجة الكلية لتنمية الصادرات.
- إنشاء شركة SONIMEX.
- إنشاء مستودعات للتصدير على مستوى الجمارك مهمتها تخزين المواد المصدرة.
- إنشاء شبابيك على مستوي الخارج معنيين أساسا بالترويج للمنتوج الوطني وتلميع صورته في المحافل الدولية.
- تهيئة وعصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات والرقمنة الدولية، وتسهيل.

❖ **مشاكل التصدير في موريتانيا**

إن المتتبع لسياسة التصدير في موريتانيا سيلاحظ مما لا شك فيه تعثر كل البرامج بسبب الضبابية في الرؤية وعدم وضوح الأهداف التي رسمت من اجلها كافة الاستراتيجيات هذا من الرغم من وقوف الدولة علي أهمية الصادرات وتنويعها ودعمها من اجل النهوض لما له من اثر كبير على الاقتصاد الكلي وعلاقة مستوي التبادل الخارجي مع الدول موريتانيا بالخارج، مما أدى بالاقتصاد الموريتاني إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير، الشيئ الذاي حدي بنا ان نتناول مشاكل التصدير في موريتانيا انطلاقا من زوايا عدة:

- **المشاكل على المستوى الجزئي**

– الغياب التام للرؤية وعدم وجود سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل القائمين على الشأن العام وصانعي القرار؛

– تطبيق عشوائي ومختل لجميع المساطير القانونيو الناظمة للقطاع وللسياسات المتبعة مع عدم وجود أي نظام قادر على القياس لمعرفة أماكن الخطأ لمعالجتها؛

– عدم وجود وتوفر نظام معلوماتي يخزن كافة البيانات والمعطيات الإحصائية المتعلقة بسوق العمل؛

– الغياب التام لعدم وجود عملية تحفيز للكادر البشري المؤطر للعملية تعينه على بذل جهود أكبر؛

– عدم وجود هياكل ومساطر قانونية تنظم ضابطة وناظمة للعملية برمتها لا في الداحل الوطني ولا مع الشركاء والفاعلين الدوليين.

كل هذه المشاكل متراكمة قلصت الأداء المؤسسي ووضعف القدرة التنافسية وضعف المنتوج الوطني بسبب عدم لا مبالات بسياسات ناظمة بالإضافة إلى ما ذكرناه انفا، توجد بعض المشكل الأخرى نوردها كالتالي:

– انعدام القوانين والهياكل التي تعني بعملية التصدير؛

– انعدام تام لقنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي؛

– انعدام تام للخدمات ما بعد البيع.

ومما سبق نستنتج أن الجهاز الإنتاجي لهيكل الاقتصاد الموريتاني بمختلف مكوناته يفتقد للاهلية وللكفاءة التنافسية على المستوي الدولي ويعتبر غير منافس.

- **المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:**

- غياب شبه تام لاي خطة او برنامج او استيراتيجة معلومة المعالم لتغطي حاجيات البلد المحلية وتعزز مفهوم التنافسية على المستوي الدولي في الأسواق الأجنبية.
- غياب شبه تام أيضا لثقافة وتشجيع التصدير لدي الفاعلين الاقتصاديين المحليين وعزوفهم عن تمويل العلمية التصديرية وميولهم لعملية الاستيراد لتعظيم الربح؛
- انعدام التاطير للكادر البشري المختص والمعني بالعملية التصديرية؛
- عدم مسايرة الرقمنة وعدم معرفة استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم نتائج معتبرة ومنتجات منافسة ومتطابقة للمعايير الدولية تراعي المواصفات للجودة؛
- عدم تجانس ومطابقة المنتجات المحلية لماهو قائم ومتعارف عليه دوليا.

- **المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي** (محمود، 2013، صفحة 160):

ان الإطار الجامع والناظم والمؤسساتي والتشريعي للصادرات يتميز بما يلي:

- التادخل في الاختصاص وعدم وضوح الرؤية وتضارب وتشابك المهام الموكلة الي الافراد ومؤطري العمل الحكومي في ما يخص برامج ترقية الصادرات وغياب التنسيق بين مختلف الأجهزة المنوطة بالعملية حال دون تقييم الوضعية وصعوبة التنبؤ بمالات الوضع؛
- غياب تام للتنسيق بين الفاعليين المحليين والشركاء الدوليين.
- الفساد والمحسوبية والرشوة وعدم استخدام وتوجيه الموارد المالية الي الجهاز المعني بترقية الصادرات.
- وجود ارتفاع قوي لتكاليف النقل الدولي
- عدم وجود سياسة تسويق وترويج للمنتوج الوطني
- عدم وجود الية فعالة لقياس القدرة التصديرية للمؤسسة: فالجهاز التصديري تعترضه عمليا مشاكل جمة تحول دون تاديته لمهامه منها ما هو قانوني وبنيوي واستيراتيجي جعلت من العملية التصديرية شبه منعدمة دون ظهور بوادر توحي بتوجه السلطات العمومية الي تدارك الموقف وإعطاء الأجهزة الموكلة لها العملية نفس جديد وامكانيات جستية ومادية تخولها الي النهوض بالمنتوج الوطني عبر سياسة تصديرية ناجعة.

5. خاتمة:

إن نجاح الدولة الموريتانية في سياسة تشجيع وترقية صادراتها، يتوجب عليها الإعلان عن سياسة جديدة والية لرفع من الكفاءة الاقتصادية عبر خلق المزيد من التنافس بين مؤسساتها الاقتصادية المحلية وبين الفاعليين الاقتصادين والموولين الدوليين داخل البلد على اعتبار أن موريتانيا الان أصبحت سوقا دولية مفتوحة على مصراعيها يمكن من اقامة تحالفات وشبكات تعاون واتفاقيات بين الهيئات والمؤسسات ذات الصلة فموريتاينا تمتلك شواطئ غنية ومناجم حديد وثروة سمكية ومناجم الذهب ومخزون هائل من النفط والبترول يخولها لان تكون سوق منافسة.

بالرغم من كل المجهودات المبذولة من الدولة الموريتانية في تفعيل وتنشيط علاقة الهيئة الموريتانية بالتصدير إلا أن النتائج مازلت تراوح مكانها دون ادني مستوي من التقدم ودون حجم التطلعات المراد لها، ناهيك عن الظرف الدولي الاخذ في التصعيد ووتيرة الاجداث المتصاعدة التي تضفي بظلاها عي المشهد التصديري ككل.

التوصيات:

- تحرير التجارة الخارجية على المستوي الخارجي؛
- دعم وتنويع قاعدة الصادرات خارج المحروقات؛
- دعم دالة النمو المحلي عن طريق تسهيل حركية التجارة؛
- تسهيل كل الاجراءات التي من شانها ان تزيد من التبادلات التجارية؛
- انشاء هيئات مختصة في مراقبة الصادرات وتنميها؛
- ترقية الصادرات على المستوي الخارجي.

7. قائمة المراجع:

1. يحي ابراهيم إبراهيم السيد، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلةقياسية، أطروحةدكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 1990، ص5 – 12
2. احمد نجيب احمد الدعيجي محمد، ماهية التصدير وتأمين وضمان الصادرات (القاهرة، مكتبة عين شمس، 2000)، ص 15
3. مريم سالم الدليمي " تنمية الصادرات الصناعية "القاهرة، مجلة الجامعة العصرية، العدد12 1999، ص 100
4. سيد احمد ولد محم عالي، اطروحةماجستير، سياسة التجارة الخارجية ودورها في عملية الإصلاح الاقتصادي ،2019،جامعة القاهرة الصفحة20 و25
5. Ministère du commerce, Dossier exportation hors hydrocarbure, juillet 2000.
6. محمد ولد محمد محمود، الإصلاحات الاقتصادية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للاقتصاد والقانون العدد 20 يونيو،2013ص.160
7. التقرير السنوي إحصائيات التجارة الخارجية الموريتانية 2022 و2023 المكتب الوطني للإحصاء
8. الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022و 2023
9. تامر احمدعبد الله عبد الجبار، السياسات الاقتصادية وفعاليتها في إنعاش سياسة التصديرية: الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر 1998، ص 329-330

8. الملاحق:

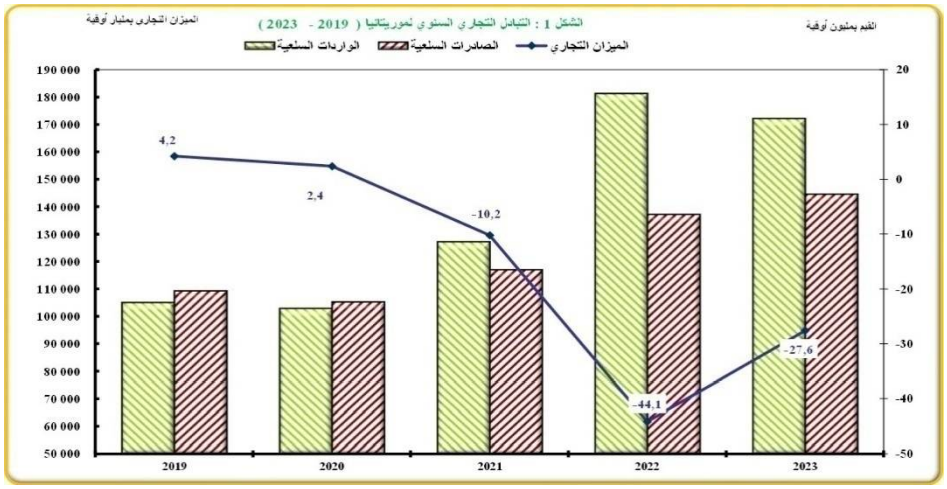

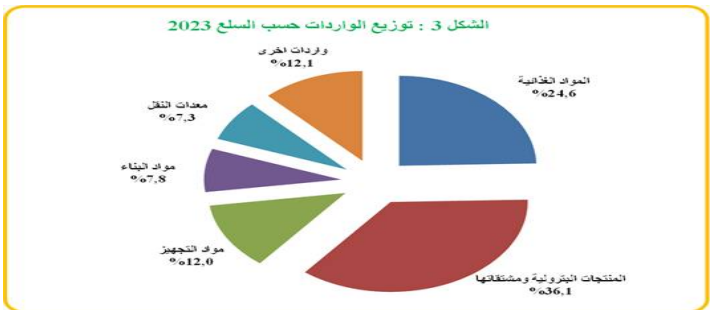

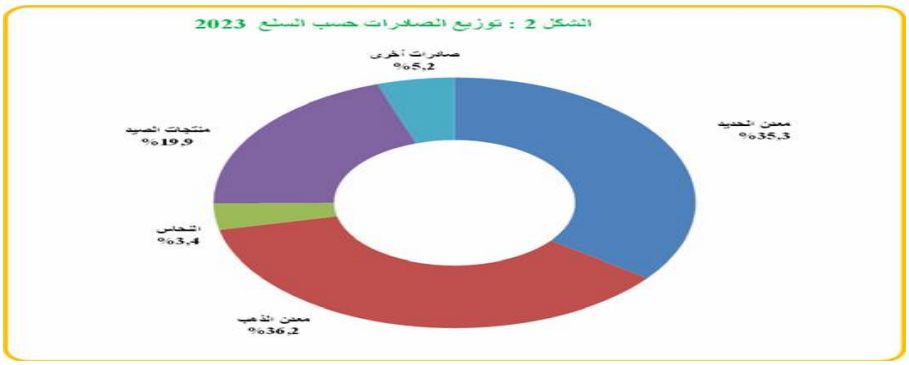

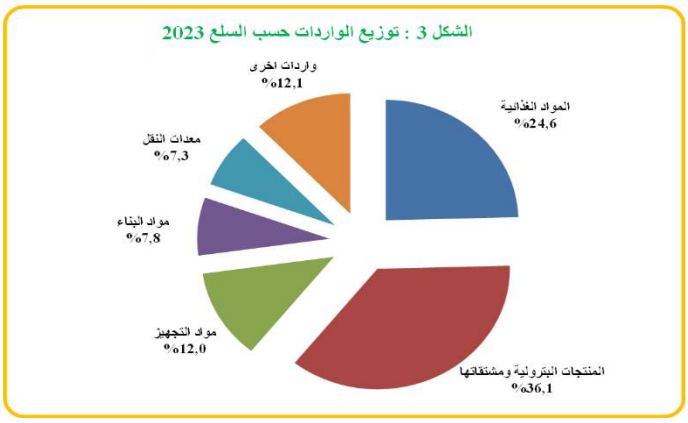

الجدول 1 : تطور التبادل التجاري (مليار أوقية)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة تغطية الواردات بالصادرات
2011	72,11	57,08	15,0	126%
2012	65,03	75,03	-10,0	87%
2013	72,85	78,69	-5,8	93%
2014	66,67	78,81	-12,1	85%
2015	53,71	63,98	-10,3	84%
2016	57,93	60,71	-2,8	95%
2017	75,24	80,09	-4,8	94%
2018	89,43	106,34	-16,9	84%
2019	109,25	105,04	4,2	104%
2020	105,26	102,88	2,4	102%
2021	116,98	127,19	-10,2	92%
2022	137,11	181,26	-44,1	76%
2023	144,52	172,13	-27,6	84%

المصدر : الإدارة العامة للجمارك/ سيدونيا

الجدول 2 : التبادل التجاري مع أهم الشركاء

مليون أوقية	2023			2022			2021		
	Solde	Import	Export	Solde	Import	Export	Solde	Import	Export
المجموع	- 27 614,1	172 133,2	144 519,1	- 44 145,6	181 259,7	137 114,1	- 10 216,9	127 194,5	116 977,6
إفريقيا	6 323,6	16 101,5	22 425,1	- 124,8	17 351,4	17 226,6	- 7 541,3	15 768,3	8 227,0
دول اتحاد المغرب العربي	58,2	12 024,8	12 083,0	- 4 842,6	10 687,1	5 844,5	- 10 794,8	10 870,7	75,9
المغرب	- 7 936,3	8 069,7	133,3	- 6 691,7	6 813,5	121,8	- 7 327,6	7 373,9	46,3
الجزائر	8 466,6	3 467,4	11 934,0	- 2 276,3	3 437,1	5 713,4	- 2 793,3	2 798,3	5,0
بقية دول المغرب العربي	- 472,1	487,8	15,7	- 427,2	436,4	9,2	- 673,9	698,5	24,6
المنطقة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	5 469,0	1 606,7	7 075,8	5 023,3	4 825,5	9 848,7	4 813,1	2 490,3	7 303,4
السنغال	- 540,3	889,3	349,1	- 1 366,1	1 818,6	452,5	- 1 075,6	1 339,2	263,6
مالي	408,1	405,1	813,2	60,8	746,1	806,8	42,9	781,7	824,6
ساحل العاج	2 383,4	145,7	2 529,1	4 957,0	119,9	5 076,9	3 700,9	72,6	3 773,5
غانا	841,2	57,4	898,6	962,5	89,7	1 052,2	747,4	5,1	752,5
غينيا	123,3	78,0	201,3	162,2	9,8	171,9	96,9	9,8	106,7
نيجيريا	120,5	4,4	124,9	435,4	2,9	438,4	584,7	6,6	591,3
بقية دول المنطقة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	2 132,7	26,7	2 159,4	- 188,5	2 038,5	1 849,9	715,9	275,4	991,3
بقية دول إفريقيا	796,4	2 470,0	3 266,4	- 305,5	1 838,8	1 533,3	- 2 245,6	2 391,3	145,8
آسيا	7 574,0	35 691,8	44 265,8	10 004,2	33 431,8	43 436,0	39 749,7	22 118,8	61 868,4
اليابان	1 516,8	3 610,6	5 127,4	- 5 463,5	12 173,3	6 709,8	4 043,7	4 016,8	8 060,5
الصين	19 759,4	13 870,3	33 629,7	24 359,0	7 125,1	31 484,1	40 558,5	7 960,5	48 519,1
إندونيسيا	- 5 405,3	5 678,0	272,7	- 6 198,8	6 216,7	18,0	- 2 352,5	2 363,2	10,7
ماليزيا	- 5 337,5	5 444,0	106,5	- 2 180,2	2 274,4	94,2	- 2 706,5	2 707,4	0,9
الهند	- 3 679,4	3 786,6	107,2	- 1 961,0	2 100,4	139,4	- 1 780,1	1 845,6	65,5
سنغافورة	- 1 425,8	1 531,0	105,2	- 1 456,8	1 458,5	1,7	- 1 290,2	1 291,8	1,5
تايلاند	- 1 454,0	1 454,2	0,2	- 1 138,0	1 141,3	3,3	- 1 144,8	1 165,6	20,8
أستراليا	3 643,8	177,7	3 821,6	3 120,3	208,6	3 329,0	3 975,0	334,2	4 309,2
جمهورية كوريا	608,9	120,7	729,6	1 197,7	124,1	1 321,8	739,5	51,9	791,4
فيتنام	2,9	91,2	94,1	120,3	18,9	139,2	62,6	17,7	80,4
تايوان	42,3	5,5	47,8	24,1	11,5	35,6	0,8	3,6	2,8
دول آسيوية أخرى	- 698,0	921,9	223,9	- 419,0	578,9	159,9	- 354,7	360,3	5,6
الشرق الأوسط	- 25 474,0	32 652,7	7 178,6	- 26 049,0	34 406,7	8 357,8	- 19 983,1	19 998,6	15,5
الإمارات العربية المتحدة	- 24 696,6	31 872,7	7 176,2	- 25 340,4	33 667,6	8 327,2	- 19 233,9	19 240,7	6,8
السعودية	- 531,5	531,8	0,3	- 554,2	560,1	5,9	- 613,4	622,3	8,9
لبنان	17,9	19,3	1,4	- 36,5	37,8	1,3	- 16,1	16,1	0,0
دول شرق أوسطية أخرى	- 228,0	228,8	0,8	- 117,8	141,1	23,3	- 117,7	119,5	1,7

المصدر: الإدارة العامة للجمارك/ سيدونيا